الفصل التاسع

الابتكار والملكية الفكرية والصناعية

يتمثّل أحد أوجه معضلة الابتكار[542] في اقتصاديات السوق المعاصرة في كون مسؤولي المؤسسات عادة ما يكونون منشغلين كثيراً وربّما فوق اللزوم بقضيّة الملكية الفكرية، ومنهم من يحرص على كتمان التفاصيل أو الحلول حتى لا يسبق إليها المنافسون أو حتى لا يسرقونها ليضمنوا تفوّقاً دائماً على حساب المبادرين الأصليين، إلاّ أنّ مثل هذا التخوّف غير مبرّر وغير مجدٍ في كل الحالات، حيث إنّ هناك نماذج الابتكار الجديدة مثل العلم من مصادر مفتوحة، تمكّن من الاستفادة من إشراك الغير في حل المشكلات القائمة أو الحصول على الفكرة المطلوبة أو جزء منها بأقّل الأخطار، أي دون تعرّض صاحب المبادرة الأصلية إلى خسائر أو فقدان ثمرات جهوده.

إنّ مثل هذه النماذج تعتمد على عملية البث الواسع[543] للمشكلة أو الأمر المرغوب في معالجته؛ لتجذب مجموعة من الأطراف المحتملة؛ وليجري بعد ذلك البحث الثنائي أو المتعدّد الأطراف وليقصّر الطريق نحو الهدف المنشود ومنه طبعاً تقليل التكاليف. مثل هذا الإجراء يمكّن من تخفيف العبء على طرف واحد، ما يترتّب عليه من إشراك الآخرين للفائدة العامة، ناهيك عن ربح الوقت وتثمين الأفكار والاستفادة من القدرات. ويكاد ينتشر مثل هذا الأمر لكون عمق العملية الابتكارية قد زاد بالمقارنة بالماضي، أي أنّه يحتاج إلى جهود أكثر أو تركيزها، وكأنّ حوض الأفكار الابتكارية قد نفد ويحتاج إلى تبصّر بأعين كثيرة.

542: "Innovation paradox".

543: "Broadcasting" أو "Large diffusion".

وجه آخر من معضلة الملكية الفكرية متمثّل في موقف شركة عالمية وبالتحديد مايكروسوفت سنة 2007، التي رفضت إرضاء منافسيها وأطراف أخرى من شركات أوروبية في الإعلان عن التفاصيل التقنية المرتبطة ببرنامجها الجديد[544]، حيث إنّ الحصول على براءات الاختراع في مجال من المجالات ينطوي على الإدلاء بجميع التفاصيل المرتبطة بالموضوع، في حين أنّ الحماية القانونية تمنع الآخرين من استعمالها دون ترخيص لمصلحتهم. فعندما يكون الأمر حسّاساً مثلما هو في هذه المسألة تتعرّض الشركات إلى ضغوط قانونية من أجل ضمان مدى أوسع، ما يمكن من المنافسة ومنه منع الاحتكار؛ لأنّ الاحتكار يكون في مصلحة المؤسسة المبتكرة دون أن يكون بالضرورة لمصلحة الاقتصاد والمجتمع. وعند تقنينه يصبح الاحتكار مؤقّتاً، يستفيد منه صاحب الحقّ مع إفادة الآخرين في الوقت نفسه بالتعرّف على الموضوع. وتجدر الإشادة بموضوع الملكية الفكرية على أساس أنّ أهميته عظيمة؛ لكونها من الممتلكات التي تُعظّم مكانة المؤسسات والاقتصاديات. فبالمقارنة بالأسهم مثلاً، فإنّ هذه صورية، ويمكن أن تدرّ أرباحاً على أصحابها، غير أنّ الملكية الفكرية أكثر دواماً ويمكن أن تدرّ أرباحاً نتيجة القيمة المضافة التي تحدثها. إنّ براءات الاختراع بأنواعها الثلاثة[545] غرضها إذن حماية الجهد الفكري المبذول مقابل الإعلان عن مضمونه وكيفية اشتغاله، مع ترقّب عائدات عند الاستغلال المباشر أو الترخيص للغير، ومع تفادي الكتمان أو عدم التثمين نظراً لما ينتج عن ذلك من ضرر أو بالأحرى حرمان الاستفادة من ثمرة ذلك الجهد، وحتّى يُمنح حقّ الحماية أو البراءة يُفترض من الفكرة أن تستجيب مبدئياً لثلاثة شروط هي الحداثة والفائدة وعدم البدهية[546].

544: "C-Vista".

545: "Utility / Design / Plant". وتنقسم براءة المنفعة بدورها إلى ثلاثة أنواع هي منفعة عامة ومنفعة خاصة ومنفعة أخلاقية.

546: "Novel / useful / non obvious".

9-1: حقوق الملكية الفكرية والصناعية:

إنّ أحد المبادئ التي يُحرص على احترامها والعمل الفعّال بها في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية من حيث ضمان مصلحة المخترعين والمبتكرين تثبيت حق الملكية لأصحابها[547]. والحصول وكذا ضمان حق الملكية يتضمّن وجود جهد فكري قام به صاحبه، فضلاً عن المصاريف والأتعاب التي قام بها وتحمّلها من أجل الوصول بالجهد إلى مرحلته الأخيرة والمجسدة في صورة مخرجات قد تكون منتجات أو طرق إنتاج أو نظماً أو طرق عمل معيّنة. ومن أجل ذلك تُقرّ القوانين في مختلف البلدان حقّ الملكية للأفراد والمؤسسات، وتحفظها من الضياع من أصحابها. وكذلك القوانين الدولية التي تصدر من هيئات متخصّصة منها المنظمة العالمية للملكية الفكرية[548]. وفي الواقع، فإنّ هذه الهيئة هي المتخصّصة في المجال، وتعمل على بلورة الإجراءات القانونية وإصدارها في مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع على المستوى الدولي.

إنّ المشكلة الأساسية المطروحة تتعلّق بالحالات التي يصعب فيها إثبات مثل ذلك الحق، وبالتالي المطالبة بحقّ الملكية أو براءة الاختراع، وذلك باعتبار أنّه في بعض الحالات قد تكون النتيجة المتوصل إليها بدهية[549] نوعاً ما، أو أنّ المخرجات ليست مجسّدة في شكل منتجات يمكن تعدادها أو مراقبتها، كما هو الحال عادة في عالم البرمجيات. لكن مهما كان الأمر أو صعوبة التحديد، فإنّ الحماية القانونية ضرورية لضمان حقّ الملكية، وهي وسيلة عادة ما يُعتمد عليها لتشجيع المزيد من إنتاج الأفكار والاختراعات والابتكارات. وكما هو الحال بالنسبة لبراءات الاختراع، فإنّ حقوق الملكية هي إجراءات قانونية تستوجب الاهتمام بها سواء من طرف السلطات العمومية أو متخذي القرارات على مستوى القطاعين الحكومي والخاص. وعلى هذا الأساس، فمديرو المنظمات والشركات مطالبون بإعطاء كل العناية لهذا الجانب من المسألة مع إقامة الهيكل الذي يتولّى جميع الشؤون المرتبطة بذلك.

547: ضد أي سرقة أو استعمال دون ترخيص.

548: "WIPO: World Intellectual Property Organization".

549: بمعنى أن يتمكّن شخص بقدرات علمية وفنية متوسطة من الوصول إلى النتيجة نفسها.

من جهة أخرى، فإنّ وضعية المنشآت الصغيرة تستدعي بقوّة كبيرة العمل بالملكية الفكرية، إذ إنّه في أغلبية الحالات تحتاج مثل هذه المنشآت إلى القيام بتجارب أو تطورات تقنية إضافية[550] تتعلّق بابتكاراتها، وذلك من أجل تحويلها بنجاح لتصل إلى مرحلة السوق، ولضعف هذه المنشآت عموماً من حيث الجانب التقني، فقد تضطرّ إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لمساعدتها على ذلك، وهنا يبرز الخطر إذا لم تتّخذ الإجراءات عن طريق حماية ابتكاراتها من أي احتمال ضياع حقّها. إنّ مثل تلك الحماية من شأنها أن تضمن تلقي المساعدات أو الاستفادة من المصادر الخارجية، مثل مراكز الابتكار، وحاضنات العلم والتكنولوجيا، ومعاهد الأبحاث، والشركات دون ضياع حق الملكية. ثمّ إنّ الاطمئنان يكون عادة أعلى عندما يجري الإعلان عن الابتكار مع ذكر صاحبه أو صاحبها ليقوم الحقّ لهما أمام العدالة في حالة أي اختراق من طرق الغير، أفراداً كانوا أو مؤسسات. وعادة ما تقاس درجة إحساس المديرين بالملكية الفكرية والصناعية عندما يقومون بتأسيس مكاتب خاصّة تتولّى شؤون الملكية الفكرية والصناعية التي غالباً ما تكون ضمن مصالح أو مراكز الابتكار.

9-2: محاربة الغش والتزوير:

بهدف تحقيق الأرباح ولو بطرق غير شرعية، يلجأ كثير من الأطراف أفراداً ومؤسسات إنتاجية في مختلف البلدان ومنها خاصة النامية والصين على وجه الخصوص إلى تقليد المنتجات المحمية قانونياً لعرضها وتقديمها في الأسواق في شكل مشابه لتلك التي تحمل علامات أصلية. والأثر الذي يترتّب على ذلك أنّه يتمّ إنتاج المنتجات أو صناعتها بطريقة غير قانونية، أي بخرق حقوق ملكية الأصحاب الشرعيين. ويمكن التعرّف على مثل هذه الحالات عن طريق فحص العلامة أو البيانات التي تحملها تلك المنتجات. وبإجراء المقارنة بين منتج أصلي وآخر يتم إنتاجه بالتقليد يمكن الوقوف على أوجه الاختلاف بينهما. والمسألة هنا تتعلّق بسلامة المستهلك والزبون. وحتى تكون الصورة واضحة، ليكن

550: "Further technical developments and tests".

المثل هو جهاز أو آلة الطبخ مثلاً، فعندما يتمّ صنع هذه بقياسات أو معايير غير موثوقة تنتج عنه أخطار كبيرة، كما في حالة استعمال أنابيب غاز غير آمنة مثلاً، ومنه احتمال تسربه منها، ومنه أيضاً احتمال حدوث حرائق.

من الآثار السلبية التي تترتّب على مثل هذه الحالات ضياع جزء من الأرباح لصاحب المنتج الأصلي أو مصمّمه، وذلك جرّاء تصريف المنتجات المتشابهة في الأسواق وبسبب ثمنها الأقل. ومن الآثار الخطيرة أيضاً احتمال كبير من أن تكون السلع المتشابهة مغشوشة، أي أنّها لا تتّصف بمواصفات أو خصائص السلامة للمستهلك. ومثل هذه الآثار تستوجب طبعاً محاربة الغش السلعي، فضلاً عن الغش العلمي[551] الذي يؤثّر في الابتكار بشكل مباشر. وقد يحدث هذا عندما تستند الأبحاث إلى بيانات غير صحيحة أي مزوّرة، ما يؤدّي في الأخير إلى الإساءة إلى المستهلك والأخلاقيات جرّاء الآثار المترتبة على ذلك عند تحويل المعارف إلى مواد مثلاً أو غير ذلك، كما هو الحال الخطير مثلاً في مجال الأدوية الصيدلانية، خاصة تلك التي تخصّ جوانب معينة من الصحة العامة.

وعلى هذا الأساس يظهر جلياً على ذلك أنّ العملية الابتكارية عملية جديّة وأخلاقية وقانونية وعلمية. من حيث الجديّة، فهذا يعني أنّها تنطوي على جهود، وتستلزم إدارة جيّدة لكل العناصر أو الموارد التي تستخدمها. من حيث كونها أخلاقية، فهذا يعني أنّه يفترض أن تستجيب لمبادئ مثل المصداقية والسلامة. كونها قانونية، فالعملية الابتكارية تنتهي بالتسجيل لدى المصالح أو المكاتب المعنية لإثبات الأصل وكل ما يترتّب على ذلك من حقوق وواجبات تجاه المجتمع. وكون العملية الابتكارية علمية، فهذا يقصد منه استخدام المعارف التي تأتي من الأبحاث العلمية والتكنولوجية التي تمّ التصديق عليها من جهة الأطراف المعنية مثل هيئات المراجعة أو التحكيم. كل هذه العناصر أو الجوانب تجعل العملية الابتكارية تتطلب العناية الفائقة، وبذلك فهي ليست مجرد نشاط عابر

551: مثل ما حدث في عالم البيولوجيا: (Courier International, August 2007).

أو عفوي يمكن أن يقوم به أي فرد أو مؤسسة، بل مهمة في غاية من الأهمية للمصلحة العامة.

3-9: علاقة نظم براءات الاختراع والابتكار بالملكية الفكرية:

على سبيل التذكير، فإنّ نظام براءة الاختراع يقصد به مجموعة من الإجراءات القانونية التي تحمي المبتكر لتضمن مصالحه عندما يأتي بجديد ويسجله وفق إجراءات معيّنة عند مكاتب أو هيئات متخصّصة في المجال[552] على المستوى الوطني أو العالمي. وتعد فعّالية نظام الابتكار ضرورية لتطوير الابتكارات، وكذا بثّها الأوسع ما أمكن، حيث إنّه وفي الحالة المعاكسة، قد تتعثّر العملية الابتكارية، وهو الأمر الذي ليس في مصلحة الأفراد والمؤسسات والاقتصاديات والمجتمعات على حد سواء.

إنّ الحاصل على براءة اختراع يُمنح حق احتكار مؤقتًا[553] على فكرته الجديدة أو ابتكاره، وذلك مقابل أو شرط أن يقوم باستغلال وبالإعلان عن مضمونه بهدف أن يمكّن غير القانوني من الانطلاق من ذلك لتطوير الفكرة أو موضوع الابتكار إن أراد. وهنا تظهر العلاقة واضحة بين نظم براءات الاختراع والابتكار، حيث إنّ الأولى توضع لحماية المبتكرين ولتشجيعهم على مواصلة الجهود بقصد المزيد من الابتكارات والابتكارات، حيث إنّ نظم الابتكار في ذاتها تمثّل الإطار الشرعي أو البنية التي تسمح لإنتاج الابتكارات وتطوير ما هو قائم أو متداول. ويحدث عادة أن يتمّ التعمّق أو التوسّع في الابتكار بسرعة بهدف البقاء في الطليعة. مع أنّ هناك نقاشاً حاداً بين الذين يؤيدون الدور الإيجابي لبراءات الاختراع في تدفّق الابتكارات والأفكار، وبالتالي تقدّم الاقتصاد والمجتمع.

552: تجدر الإشارة هنا إلى الأهمية القصوى لتاريخ التسجيل، حيث إنّ القاعدة المعمول بها عالمياً تنصّ على أنّ أول من يتقدّم لتسجيل اختراع ما له الأولوية في منح براءة الاختراع إيّاه أو إيّاها بعد القيام بالمسح في السجلات للتأكّد من عدم وجودها من قبل، وكذلك إجراء الاختبارات الضرورية التقنية للتحقق من صحة الاختراع.

553: خلال مدة زمنية تختلف من بلد إلى بلد ومن مجال إلى آخر وعادة ما تراوح من 10 إلى 15 أو 20 أو 25 أو أقصاها 30 سنة.

والذين يعارضون[554] ذلك على أساس أنّ الاحتكار الذي يتمتّع به صاحب براءة الاختراع قد يؤدي إلى عدم استغلاله كما يجب للمصلحة العامة[555].

بالنسبة لنظم الابتكار ككل، فهناك أنواع منها المؤسساتية والوطنية والجهوية. فالنظم المؤسساتية تمثّل المقوّم الأساسي في المؤسسات الصناعية. فالإنتاج لا يمكن أن يضحى جامداً، حيث المنتجات تحتاج إلى تطوير وتحسين وبلورة بشكل مستمر؛ لتتلاءم والمتطلبات المستجدّة باستمرار. أما أنظمة الابتكار الوطنية فهي تمثّل حجر الزاوية الذي يدعّم الاقتصاد بصورة عامة والصناعة بصورة خاصة، حيث علاقتها بنظامي التعليم والبحث وطيدة؛ لأنهما يمدانها بالمعارف العلمية والتكنولوجية. أمّا أنظمة الابتكار الجهوية، فهي –كما ذكرنا آنفاً– المنظومة الشبكية التي تتآزر فيها جهود مختلف الأطراف المعنية. فالشبكات العنقودية مثلاً تربط المؤسسات ومراكز الأبحاث مع بعضها بعضاً من أجل التعاون لإيجاد الحلول والأفكار التي يمكن استغلالها جماعياً. ولقد زادت أهمية مثل هذا الترابط في مجال البحث والتطوير بسبب تراكم المعلومات، وكذا تعقيد المسائل والمشكلات التي تخضع للعلاج، والتي تتطلّب تضافر الجهود المشتركة للمعنيين.

9-4: براءات الاختراع بوصفها مدعماً لريادة الأعمال:

تكاد تكون العلاقة بين براءات الاختراع وإنشاء المؤسسات الصناعية علاقة طردية، أي كلّما زاد عدد تلك البراءات زاد[556] عدد مثل تلك المنشآت خاصة الصغيرة منها. أمّا في المؤسسات المتوسطة والكبيرة، فإنّ وجود الهياكل الخاصة بالابتكار إما في صورة وحدات البحث، أو أقسام البحث والتطوير، أو خلايا الابتكار وفرقه فقد أصبح شأناً معتبراً ضمن هياكلها التنظيمية. ومهما كان حجم المؤسسات، فإنّ الاكتساب أو الحصول

554: من بينهم الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد (Stiglitz،2008).

555: غير أنّ القوانين تمكّنت من حل هذا الإشكال بمنح الترخيص الإجباري لأي طرف يثبت أنّ الابتكار أو براءة الاختراع غير مستغلة بما فيه الكفاية للمصلحة العامة.

556: العكس صحيح بالنقصان.

على براءة اختراع يؤدي إلى ارتفاع قيمة أصولها المعنوية[557]، وعند الاستغلال تنتج الأرباح جرّاء العائدات التي تتحصّل عليها من المبيعات التي تحقّقها. والقاعدة العامة هي أنّه كلّما كان حجم المبيعات أكبر دلّ ذلك على أهمية الابتكار ونجاحه ميدانياً[558].

وإنّه من البدهي جداً أن ينجرّ عند الوصول إلى تصميم ابتكار معيّن تكوين منشأة أو مؤسسة أو وحدة أعمال داخل شركة كبرى. ففي حالة المنشأة المُصغرة أو الصغيرة، عادة ما يكون الأفراد هم المبتكرون أنفسهم، ويرغبون عموماً في القيام بالاستثمار مباشرة واستغلال ثمرة جهدهم الفكري والابتكاري. ونظراً لكثرة عدد الابتكارات التي تتأتّى من الأفراد كالعلماء والمهندسين والشباب الموهوبين، فإنّ المنشآت هذه تعد مصدراً متميزاً للأفكار والابتكارات عموماً، والابتكارات التكنولوجية على وجه الخصوص.

وهو الأمر نفسه في الواقع بالنسبة للمؤسسات المتوسطة، غير أنّ هذه لها خصائص وإمكانيات مختلفة نوعاً ما. فالمؤسسات المتوسطة أصلها صغير ثم ازداد حجمها على وقع نشاطها الاستغلالي، وكذلك جرّاء مواصلة جهودها في تطوير ابتكاراتها الأصلية. وأما بالنسبة للمؤسسات أو الشركات الكبرى، فإنّ ابتكاراتها تتلاءم عموماً وحجمها من حيث تعقيدها وقيمتها، وهذا باعتبار حجم مواردها البشرية والمالية. ومهما كان حجم المؤسسة، فإنّ ما يسبب زيادة نموها على أسس صلبة وفعلية هو كل ما تنتجه وله قيمة ويؤثّر بشكل إيجابي وفعلي في ذمّتها وأصولها. وبراءات الاختراع تعد عادة أصولاً معنوية تزيد في وزن الشركة أو المنظمة بقدر عدد براءات الاختراع التي تمتلكها. مع أنّ الواقع يتعلّق بقيمة مثل تلك البراءات من حيث محتوياتها والعوائد المرتقبة، أي أنّ المفيد ليس في عدد براءات الاختراع التي يتمّ الحصول عليها بقدر ما هي مهمة المكونات العلمية والتكنولوجية لتلك البراءات وكذلك قيمتها أو آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

557: ويمثل مكوناً من ميزانيتها.

558: إلى أن يُستبدل بغيره عن طريق الابتكار فينخفض الإقبال عليه ومنه مبيعاته.

وكون العلاقة بين الابتكار والتكنولوجيا والمنشآت علاقة وطيدة، فقد برز مصطلح حديث هو ريادة الأعمال التكنولوجية. ومن الخصائص المهمة لمثل هذه المنشآت أنّها تنشط في المجال الإنتاجي التكنولوجي، سواء في صورة منتجات أو سلع بمختلف أنواعها[559] وخدمات وأنظمة. وبمعرفة ما ذكرنا من أنّ الإنتاج والإنتاجية هما مصدران للنمو[560]، فإنّ دور مثل هذا النوع من المؤسسات أو المنشآت في غاية الأهمية في تطوير المجتمعات والاقتصاديات والمنظمات بمختلف أنواعها وأشكالها، وبما في ذلك هيئات التعليم العالي والبحث العلمي، كالجامعات ومراكز البحث والتطوير. وإذا كان الابتكار لا ينحصر فقط في التكنولوجيا، فإنّ الابتكارات في مجال التنظيم أو النظم مثلاً، عادة ما تستند إلى أساليب أو أدوات أو تجهيزات تقنية، ودونها لا يحصل الأثر الإيجابي جرّاء التغيير.

9-5: الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا:

لقد أحصى أحد المؤلفين[561] أنواعاً عديدة من حقوق الملكية الفكرية، منها براءات الاختراع، الأسرار التجارية[562]، حقوق النسخ[563]، العلامات التجارية، وحقوق التصميم[564]، بالإضافة إلى حقوق حفاظ قواعد البيانات وغيرها[565]. كل هذه الحقوق رغم اختلافها تمنح صاحبها أو صاحبتها حقّ الامتياز أو الملكية الفردية بنية استغلالها في فائدة الاقتصاد والمجتمع. من هذه الزاوية يعد نقل التكنولوجيا إلى أرض الواقع أو السوق من أهمّ التطبيقات التي تجسّد مثل تلك الفوائد. ومن أهم المصادر هناك

559: حيث هناك السلع الإستهلاكية والسلع الوسطية والسلع الاستثمارية أي التجهيزات والمعدّات.

560: وطبعاً تسبق ذلك عمليات استثمارية.

561: (Granstrand, 2003).

562: "Secret Marks".

563: "Copyrights".

564: "Design rights".

565: "Breeding" و "Maskwork".

الشـركات ومعاهد الأبحاث والجامعات. ومن أجل ذلك يكون مفيداً وجود مكاتب[566] أو أقسـام تنظيمية تتـولّى مهمّة رعاية عمليات نقل التكنولوجيـا بطريقة قانونية ومنظّمة. فعنـد إقامة مثل تلك الهياكل تجري الاسـتفادة من المسـتجدات التي يقـوم بها العلماء والتكنولوجيـون، وتتعزّز الارتباطات بين مؤسسـات التعليم العالي والبحث العلمي وعالم الصـناعة. وعادة ما يجـري ذلك بعقود تنطوي على ترخيص اسـتغلال البراءات وغير ذلك بشـكل تطوعي ولمصلحة الأطراف المعنية، أي الحصول على المعلومات والمعارف في مجـال معيّن مقابل مبالغ مالية جزافية[567]، أو بنسـب مئوية تدفع سـنوياً، أو وفق حجم الاستغلال.

وفي حالات منع التراخيص من طرف مالك حقوق الملكية للراغبين في استغلال حقوق الملكية بسـبب عدم موافقة المالكين وبقصد ضمان الاحتكار أو اتباع إستراتيجيات معينة أخـرى[568]، فإنّ عملية نقل التكنولوجيا تتعثّر. وفي مثل هذه الحالات قد يجري تعويضـها بما يسـمى التراخيص الإجبارية[569]، وهي التي تمت الإشـارة إليهـا آنفاً. فعندما يتمكّن طـرف معـيّن مثلا، شخصـاً كان أو مؤسسـة، من إثبـات أنّ مالك حق ملكيـة ما لا يقوم باستغلال حق الامتياز بما فيه الكفاية للمصلحة العامة، فإنّ رفع الدعوى القضائية ضده عادة ما يؤدي بصـاحب الملكية الأصـلي إلى إجباره على منح الرخصة الإجبارية. إنّ مثل هذه الحلول تضـمن نوعاً من التوازن بين حقّ صـاحب الملكية والمنفعة العامة، كما تضمن حـدّاً معينـاً من تدفّـق الاختراعات والابتـكارات في المجتمع. وقد يكـون تحقيق مثل هذا التوازن صعباً في الحالات التي يكون فيها القانون غائباً أو غير فعّال.

وما تجب معرفته أيضاً هو أنّ حقوق الملكية تنتهي صلاحيتها بعد مدة زمنية معينة[570]

566: "Liaison Offices". و "Technology Transfer Offices".

567: مبالغ تحدد إجمالياً وفق قيمة البراءة أو الفكرة أو الحق المرخص استعماله.

568: منها مثلا السيطرة على السوق من حيث حصتها ومنه التأثير في الأسعار.

569: "Compulsory licensing".

570: وهذه تختلف أيضاً بحسب المجالات والقطاعات.

وبالتالي تسقط فيما يسمى المجال العام[571]. وهذا يعني إمكانية استغلال أحد حقوق الملكية المذكور خاصة براءات الاختراع دون رخصة وتكاليف بعد فوات مدة الحماية القانونية والاحتكار الممنوحين لصاحب الحق. وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى وجود ما يسمى الرفوف الدولية[572] التي تحتوي على معارف مضمونة في براءات اختراع نفدت مدة حمايتها القانونية. وهذا مجال لا يمكن الاستهانة به للحصول على المعارف لحلّ المشكلات أو الصعوبات التقنية مثلاً، وكذا إنتاج الكثير من السلع دون تكريس الموارد في عملية البحث والتطوير من جديد[573].

9-6: وضعية الملكية الفكرية والصناعية في العالم العربي والإسلامي:

قامت معظم البلاد العربية حالياً بإمضاء معاهدة باريس[574]، وهي في الوقت نفسه أعضاء المنظمة التجارية العالمية[575]. كما توجد في معظم البلاد العربية والإسلامية جهات إدارية وقوانين أو إجراءات تتولّى شؤون الملكية الفكرية والصناعية. فبينما توجد جمعيات لحفظ حقوق الملكية الفكرية كما هو الحال بالنسبة للمؤلفين[576] ومصممي البرامج الآلية[577]، توجد إلى جانب ذلك مكاتب إدارية أو معاهد لحماية الابتكارات في المجال الصناعي والتكنولوجي. وما يلاحظ بخصوص البلدان العربية بالذات هو أنّ حماية الملكية الفكرية ليست ضمنية[578] كما هو الحال في البلدان

571: "Public domain".

572: "International shelves".

573: وعادة ما يُعبر عن هذه الفكرة بعبارة –إعادة اكتشاف العجلة من جديد– "Reinventing the wheel". بمعنى أنّه لا يليق تكرار المحاولات بقصد الوصول إلى النتيجة نفسها. أمّا إذا كان الغرض هو إعادة النظر، فذلك قد تكون فيه فائدة.

574: "Paris Convention": تتضمن مبادئ وقواعد حماية الملكية الفكرية.

575: للتفصيل راجع الجدول رقم 1 الفصل 8 من (Dutta and Coury) غير مؤرخ.

576: "Publishing authors".

577: "Soft programs developers".

578: أي لا تعد عموماً من مكونات العملية الابتكارية.

الصناعية[579]. وبالنسبة لبلدان منطقة الخليج[580] بالتحديد، فإنّها لا تزال وإلى وقت قريب تخضع إلى هيمنة النظام الأمريكي[581] في مجال الملكية الصناعية. ومنه، فإنّ وضعية الملكية الفكرية والصناعية العربية تتّصف عموماً بالخصائص الآتية:

أ- ارتباطها بنظم الملكية الفكرية الغربية[582] مع بعض التحفظات التي تمسّ جوانب من ثقافاتها ودياناتها.

ب- نقص الوعي العام بأهمية الملكية الفكرية.

ت- عدم تفعيلها أو تثمينها على مستوى المؤسسات الصناعية.

ث- تأخر كبير خاصة في الصناعات التي تتأسّس على حقوق النسخ[583].

إنّ الخاصية الأخيرة تمثّل أكبر عيب، أو تمثّل نقصاً فادحاً لضمان حماية الابتكارات الصناعية والتكنولوجية في عموم البلاد العربية والإسلامية. ولعلّ من الأسباب التي تكمن وراء مثل هذه الوضعية، نذكر إنعدام أو ضعف مستوى الإحساس أو الوعي، وذلك ليس فقط بالنسبة لأهمية الموضوع، بل وأيضًا لضرورة إتخاذ القرارات المتعلّقة به والحرص على تنفيذها. إنّ الفكر الإداري الكلاسيكي المهيمن لدى الكثير من المسؤولين الإداريين في المؤسسات الاقتصادية والصناعية في البلاد العربية والإسلامية لا يسمح بالجديّة والفعّالية تجاه الملكية الصناعية بقصد حماية الابتكارات التي قد يتمّ تطويرها على مستواها. وما يدلّ على هذا هو وجود حالات عديدة لعدم اتخاذ إجراءات الحماية لدى المصالح المعنية. وهذا بالطبع يمثّل خسارة لها وللاقتصاد والمجتمع ككل.

579: (Léger, 2007).

580: "GCC: Golf Cooperation Countries".

581: (Price, 2007).

582: أو بتأثير منها.

583: (Harabi, 2004).

وبينما توجد معاهد متخصصة في مجال الملكية الفكرية في البلدان الغربية والناشئة[584] مثل سنغافورا منذ مدة طويلة، فإنّ الأمر في العالم العربي دون ذلك بإستثناء بعض المبادرات، حيث يقتصر التكوين في هذا المجال وفي أغلبية الحالات على بعض المقررات في بعض مؤسسات التعليم العالي ككليات الحقوق[585] أو القانون. وتتمثّل الخطوة الجبارة والجديدة في السنوات القليلة الأخيرة في أول مبادرة عربية تخصّ إطلاق أول قناة متخصصة في مجال حقوق الملكية الفكرية[586]. تقوم هذه القناة بالتوعية والتوجيه فيما يتعلّق بكل المسائل التي تخص الملكية الفكرية. ومن مهامها إعداد البرامج التعليمية والتجارية والقانونية والتقنية المتعلقة بموضوع الملكية الفكرية على المستويين الإقليمي والعالمي وبثها.

وتبقى مسألة إقامة حقوق الملكية الفكرية والصناعية وتعزيزها في خلاف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فبينما تلحّ الأولى على ضرورة وجود مثل تلك الأنظمة وفاعليتها بهدف حماية اختراعاتها في البلدان النامية، تخشى هذه البلدان أن تستغّل البلدان المتقدّمة الوضع لغير مصلحتها[587]. وبتمديد إمكانيات الحماية إلى كثير من المجالات، فإنّ البلدان النامية ليست موحّدة في موقفها تجاه الأمر، وذلك للاختلافات في هيكلتها الاقتصادية وسياساتها[588]. فالبلدان النامية التي تتوافر لديها موارد بشرية موهوبة، قد تُحبّذ أن يكون في مصلحتها عدم إقامة مثل تلك الأنظمة حتى يستفيد أبناؤها من عمليات التقليد. والواقع أنّ الملكية الفكرية، سواء من جانبها القانوني أو الاجتماعي

584: "Emerging countries".

585: (http://www.tagcb.edu.jo/Site_content.aspx?page_key=intellectual_property&lang=en).

586: تمّ ذلك بتاريخ 7 يوليو من سنة 2008 في القاهرة وبمهمة بث برامج خاصة بكل ما يمس جوانب موضوع الملكية الفكرية.

587: كأن ترفع أسعار المنتجات أو الخدمات موضوع الحماية، وبالتالي يكون ذلك مضراً بالتنمية المحلية بتدني مستوى نقل التكنولوجيا والمعيشة.

588: (Mirza, 2006).

أو الاقتصادي، فإنّها وسيلة لتنمية الابتكار، ولا يمكن الاستهانة بها. وإذا كان هناك نوع من االتناقض بين ضرورة حماية الاختراعات أو الابتكارات وضمان تدفّقها المستمر للمصلحة العامة، فإنّ إدارة الملكية الفكرية تنطوي أساساً على إيجاد التوازن الفعّال. ومادامت العولمة تتّسع دائرتها يوماً بعد يوم، فإنّ هناك حاجة إلى اعتماد نظم الحماية خاصة بالنسبة للمنتجات ذات المكونات التقنية والعلمية. من جهة أخرى، فإنّ استقطاب الاستثمار الأجنبي يكون خاضعاً إلى قوة الحماية القانونية للملكية الفكرية والصناعية، ومعنى هذا أنّ العلاقة طردية، أي كلّما كانت النظم متطوّرة سهّلت عملية الاندماج في الأسواق والأعمال الدولية.

جوانب تطبيقيّة:

- إنّه من الأهمية بمكان اعتبار حماية حقوق الملكية لأي شركة أو منشأة جديدة تتأسّس انطلاقاً من ابتكار في المنتج أو الطريقة الإنتاجية أو النظم. وفي حالة بلورة مثل تلك الابتكارات بجهد موظفين، فهم يحتاجون إلى معرفة كيفية ضمان مثل تلك الحماية واستغلالها.
- إنّ السذاجة[589] في عدم العناية بالملكية الفكرية والصناعية يعد خطأ إدارياً فادحاً، إذ قد يؤدي إلى خسائر جسيمة، وبالتالي تجب الحماية والدفاع عن أي اختراق من طرف الغير الذي قد يخصّ جانباً معيّناً من الاختراع.
- ترتبط الملكية الفكرية بمجالات عديدة، منها البيولوجيا، والفلاحة، والتعليم، والإلكترونيك، والعناية الصحية والسلع الاستهلاكية، ووسائل الاتصالات، والإعلام، والصناعات الترفيهية، وغير ذلك.
- كلّما كانت ابتكارات السلع والمواد والخدمات عالية المستوى في مكوناتها التكنولوجية والعلمية، كانت هناك ضرورة لاعتماد الحماية القانونية.

589: "Credulity".

- من الضروري عدم الخلط بين الأشياء بحيث لا يمكن اعتبار كل فكرة جميلة أو مفيدة ابتكاراً في حدّ ذاته؛ لأنّ المعطيات والمتطلبات مختلفة بين الحالتين.
- ليست كل الابتكارات تتطلّب حماية عن طريق براءات الاختراع، وفي مثل هذه الحالة يمكن استبدال الحماية بالعلامات التجارية مثلاً.
- من واجب مسؤول الملكية الفكرية والصناعية في المنظمات والمؤسسات المبادرة إلى حمايتها وفق القانون السائد دون تهاون، إذ إنّ عكس ذلك يؤدي إلى ضياع الحق وتجاوزات والاستفادة غير القانونية من طرف الغير.
- حق الملكية الفكرية هو حق الأفراد؛ لكونهم أحراراً كما ولدتهم أمهاتهم، وعدم احترامه يُعدّ خرقاً لحرياتهم وحقوقهم.
- اعتماد قوانين الملكية الفكرية من شأنها احترام حقوق المخترعين والمبتكرين، وعندما تحدث تجاوزات في حق المواطنين فهناك حاجة إلى القانون لمعالجتها بما يضمن تدفّق الأفكار والابتكارات من جهة وتسخيرها لفائدة الناس.
- إنّ حق الملكية الصناعية يضمن سلامة استهلاك الأشياء أو استعمالها دون أخطار ومشكلات.
- عند طلب حماية الابتكارات عن طريق براءة الاختراع واتخاذ قرارات ترخيص استعمال البراءات يستوجب على مدير الملكية الفكرية اعتبار عملية الابتكار بشكل شامل، ويكون مفيداً الانضمام إلى الجمعيات أو المنظمات المتخصصة في الموضوع سواء كانت محلية أو دولية.
- تعد الملكية الفكرية مصدراً إستراتيجياً وأحد عناصر التنافسية على المستوى الدولي، وتستوجب حمايتها من "التجسّس الصناعي"[590] أو التفشّي غير القانوني.

590: "Industrial espionage".

- أحد مؤشرات التقدّم التكنولوجي للمؤسسات والاقتصاديات هو مكونات صادراتها من حيث درجة التعقيد العلمي والتكنولوجي ومنه عنصر الحماية القانونية.
- بوصفك إدارياً أو مديراً تنفيذياً يمكنك شراء الكثير من الأمور مثل المواد والمنتجات والعقارات وغيرها، ولكن لا يمكنك شراء الابتكار حتى إن كنت قد حصلت على ترخيص من مالك براءة اختراع. إنّ الابتكار ينطوي على جوانب داخلية وثقافية يستوجب تطويرها حتى تتلاءم وطبيعة الفرد أو المؤسسة / المنظمة.
- في مساعيك إلى تحسين الأداء الابتكاري في منظمتك، ابحث عن الخلل في سلسلة الابتكار، ولا تلجأ مباشرة إلى استيراد الحلول من الخارج[591]، وهذا لا يوفّر فقط الكثير من المصاريف بل يعزّز القدرات الابتكارية.

591: (Hansen, 2006).